القياس في الاشتقاق

تابع ما نشر في الجزء الثامن ص ٦١٦

ومن الاصول التي يراعونها في الكف عن القياس وعدم الاخذ بالامثلة القليلة في تقرير أحكام هذا الباب قاعدة تجنب مايوقع في لبس واشتباه ، ولهذا لم يجز الجمهور صوغ فعل التعجب واسم التفضيل من الافعال المزيدة لان الصيغة لاتسع الا الحروف الاصلية واذا سقطت الحروف الزائدة عميت على السامع معانيها الخاصة كالمطاوعة والتكثير والمشاركة والطلب فيضيع بعض المعاني وتخلو العبارة عن الفائدة المطلوبة ، فما ذهب اليه الاخفش والمبرد من اباحة اشتقاق أفعل التفضيل من جميع المزيد غير مستقيم وانما أجاز سيبويه اشتقاقه مما جاء على وزن افعل خاصة اعتماداً على ان ماروى من شواهده قد بلغ من الكثرة مبلغاً يجعل مأخذ القياس عليه سائغاً . ودخل ابن عصفور الى هذه المسألة من باب النظر فأجاز القياس في أفعل خاصة كما يقول سيبويه ولكنه شرط ان تكون همزته لغير النقل نحو أظلم الليل وأقفر المكان لان أفعل الذي تكون همزته لغير النقل (يعني التعدية) لايزيد على معنى الثلاثي وهو الدلالة على مجرد الحدث فلا يدخل زنة التعجب أو التفضيل خلل في المعنى وهذا التفضيل وان كان أقرب الى الاصول لم يقبله الشاطبي بدعوى ان الاجماع قد انعقد على ثلاثة مذاهب . والاجماع لايخرق ولو في الاحكام الافظية !

ومما يجري على قاعدة تجنب اللبس منعهم من صوغ التفضيل والتعجب من المبني للمجهول لان صوغهما منه يؤدي الى التباس وصف الفاعل بما يقصد به المفعول ، وقد حقق النظر من أجاز صوغهما من الافعال اللازمة لصيغة المجهول نحو عني وزهي وهزل وارعد وأغمي وغم واهل ونحي اذ لايعرض عند ايرادها في احدى الصيغتين التباس

ويدخل في هذا الصدد اشتقاق فعيل بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح وصريع فقد وقف فيه بعضهم عند حد السماع واغلقوا دونه باب القياس وفصل آخرون فنمروا القياس فيما ورد منه فعيل بمعنى فاعل نحو علم وسميع حيث ورد اسم فاعله على فعيل فقالوا عليم وسميع . وأباحوه فيما عدا ذلك ، وقد تخلصوا بهذا التفصيل من المحذور الذي تخاشاه الذاهبون الى منع القياس باطلاق وهو التباس وصف المفعول بوصف الفاعل

فأصل الاحتراز عن اللبس والابهام في اللغة مكين . بيد انه لا يخلو كسائر القواعد الوضعية من جزئيات تأتي على خلافه كالاسماء المعتلة العين نحو مختار ومنقاد والفعل المضاعف نحو يضار ويشاد . فان هذه الصيغ تطلق في وصف الفاعل والمفعول ويعول في فهم مايراد منها على قرينة حال أو مقال . ومثل هذا مما دار على السنة الفصحاء وشاع حتى لم يبق ريب في صحة اطراده فسيح له مجال القياس ويبقى غيره مما فيه ابهام المراد على أصل المنع حتى يثبت دليل السماع بجوازه . فاذا وقع النزاع على اشتقاق يحصل معه احتمال بخلاف المراد فالاصل بيد المانع حتى يقيم المجيز الشواهد الكافية للقياس .

ومما يوردونه عذرا في الحكم - ترد به أمثلة كثيرة ويأبون جعله قياسا مطردا - الاستغناء عنه بصيغة أو صيغ أخرى . كما قال الرضي ناقلا عن سيبويه ان باب « فعلته » الذي تضم فيه العين للمغالبة مسموع بكثرة ولا يصح القياس عليه للاستغناء عنه بنحو « غلبته » . وربما تعللوا بهذا الوجه في استثناء بعض الفاظ تشملها قاعدة فيحرمون بالمنع من اجرائها على القاعدة استغناء عنها بصيغة أو جملة تسد مسد الحاجة اليها . كما قال سيبويه في الكتاب لا تقول (العرب) في قال يقيل « ما أقيله » استغناء عنه بنحو « ما أكثر قائلته » كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت

والذي نرى ان ابطال القياس في مثل المسألة الاولى - أعني باب المغالبة - بعلة انه مستغنى عنه بصيغة أخرى غير سديد وانما المدار على قلة ما ورد منه وكثرته . فاذا كانت الشواهد المروية منه بحيث بلغت ما يكفي للاعتداد به في وضع القواعد صح جعله قياسا مطردا . وليس غنى اللغة بما تملكه من صيغة أو صيغ تفيد معنى خاصا بمانع من ان يضم اليها طريق آخر يزيدها سعة على سعتها . فترادف المفردات والصيغ على غرض واحد في اللغة ليس بعزيز

وأما المسألة الثانية أعني الاستغناء عن قولك « ما أقيله » بمثل ماه « أكثر قائلته » فهي راجعة الى الكشف عن وجه اهمال العرب للصيغة الاولى ، وقد تعرضنا فيما سلف الى حكم اللفظ الذي تتناوله قاعدة ولم نسم في كلام العرب ما يدل على انهم نطقوا به على وفقها ، وذكرنا الفرق بين مايدور في محاوراتهم بكثرة فنقتفي فيه أثرهم ولا نخرج في تصريفه عن الوجه المنقول عنهم وبين ما لا يكون كثيرا شائعا فيسوغ لنا ان نصرفه وننطق به على ما تقتضيه القواعد

دون توقف على سماع . وكأن الامثلة التي ذكر سيبويه في الكتاب وابن جني في الخصائص أن العرب استغنت عن تصريفها بصيغ أخرى ، وجعلوا التلفظ بها على طبق القاعدة خطأ ، كانت في نظرهما من القسم الاول وهو مالا تتجاوز فيه حد الرواية ، والوقوف في الالفاظ الدائرة في المخاطبات بكثرة عند وجهها المسموع وعدم اجرائها في سبيل القاعدة لا يعد في غرائب اللغة العربية . فان في غيرها من اللغات الاخرى كاللسان الالماني مصادر تتصرف على وجوه تخالف القواعد المعروفة ، ويصرح علماؤهم بوجوب التلفظ بها على تلك الوجوه الشاذة ويعدون المتكلم بها على نمط القاعدة قد تعدى حد اللغة وارتكب خطأ فاحشا ، بل ترى من أسماء التفضيل المتداولة في ذلك اللسان ما شذ عن القاعدة الى ان ركبوه من حروف غير حروف الوصف الاصلي ، على نسق مايقول علماء لغتنا ان الخلد ـ وهو الفار الاعمى ـ يجمع على مناجد أو مناجذ

وتصرف العرب في بعض أسماء الاجناس فاشتقوا منها افعالا وأوصافا فقالوا تقمص وتجورب وتحجر واستنسر البغاث واستنوق الجمل . وقالوا أحنك الشاتين أو البعيرين وفلان آبل الناس أي أشدهم تأنقا في رعي الابل . وقد رأى علماء العربية ان الامثلة الواردة في هذا الغرض لاتكفي لفتح باب القياس فوقفوا فيه عند حد السماع . وكثيرا ما ينكرون على من ينتزع فعلا من غير مصدر كما اعترضوا على القطب الرازي في قوله « والشيخ في الشفاء ثلث القسمة » بدعوى ان لفظ « ثلث » محدث لم ينطق به العرب . ولم يلتفتوا الى قياسه على ما صح لغة من قولهم خمس وسبع وأمثالها ، حتى استشهد له السيلكوتي بحديث « شر الناس المثلث » يعني الساعي بأخيه ، يهلك نفسه وأخاه وامامه . ولم أر من حام على القول بجعل مثل هذا مقيسا الا عبد اللطيف البغدادي فانه اعترف في كتاب التكملة بأن لفظ التجنيس والمجانسة مولد وأجازه على وجه القياس وقال هو من لفظ الجنس كالتنويع المأخوذ من لفظ النوع .

واطلاق التصرف بمثل هذا للافراد فيمنع كل على انفراده من أسماء الاجناس وأشباهها ما يبدو له من أفعال وأوصاف يفضي الى القاء الجمل مركبة من الفاظ لا يألفها الخاصون أو يتعاصى عليهم فهم ما يقصد منها . واللغات الاجنبية يجري فيها الاشتقاق من أسماء الاجناس أحيانا ولكن الذي يقوم بذلك جمعيات علمية تصوغ الكلمة تضعها في ديوانها اللغوي وتنشرها بين الناس

القياس في وضع اسماء الاجناس

يقول ابن فارس في طالعة تاليفه المسمى بالصاحبي ان اللغة قد قر قرارها فلا نعلم لغة من بعد النبي صلى الله عليه وسلم حدثت ، فان تعمل اليوم لذلك متعمل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويرده ، ولم يبلغنا ان قوما من العرب في زمان يقارب زماننا اجمعوا على تسمية شيء من الاشياء مصطلحين عليه فكنا نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم وقد كان للصحابة من النظر في العلوم الشريفة مالا خفاء به وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو احداث لفظة لم تتقدمهم. وقال في مبحث آخر من ذلك الكتاب ليس لنا اليوم ان نخترع ولا ان نقول غير ماقالوه ولا ان نقيس قياسا لم يقيسوه لان في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . اغلق ابن فارس الباب في وجه من يريد احداث كلمة وادخالها في سلك اللغة ولكنه يبيح لاصحاب العلوم والفنون الاصطلاح على كلمات ينقلونها من معانيها اللغوية ويضعونها بازاء معان خاصة، بيد انه يفرق بين الوضع العربي والوضع العلمي فيسمي الاول اسما لغويا والثاني اسما صناعيا

والحق ان اللغة في حاجة الى ان يبقى الطريق الى وضع اسماء الاجناس مفتوحا مثلما بقي طريق وضع الاعلام الشخصية يسلكه الناس فيما يزداد لهم من الولد أو يحدثونه من الضيعات والقرى . فان الاعصر مابرحت تكشف لنا من معان لم تظهر ايام كانت اللغة تتسع وتنمي بالالفاظ التي تجري على السنة الناطقين بها عن سليقة المتلقين لها من افواه المرضعات ورعاء الشاه . وليس من الممكن ان نصرف السنتنا عن التعبير عن هذه المعاني بعد ان اندمجت في متاع البيت والتصقت بما يتخذه الناس من الملابس ويمتطونه من المراكب ويرتفقون به من وسائل الحياة

ومما يشوه وجه المقالة أو القصيدة ان نضع في نسقها اسماء هذه المعاني الموضوعة في قالب لغة اجنبية ونتلفظ بها على علاتها من غير تهذيب وسبك يؤلف بينها وبين ماهو عربي اصيل

فالعربية توسع صدرها لافتراض الاسم من لسان آخر ولكن بعد تنقيحه وصبه في قالب يطابق موضوعاتها الاصلية ، وهي مع ذلك في سعة وغنى بما ملكته من المواد الغزيرة والتصاريف التي تساعد على ان نستمد منها اسماء لاي معنى خرج الى حيز الوجود

وانما يستقيم هذا العمل اذا نهضت له جماعة ذات اطلاع واسع واذواق سليمة فيتخيرون أو يبتكرون للمعاني الحديثة اسماء مقبولة فيبقون على هذا اللسان حياته ويحفظونه من ان يتسم فرق فاقته فتتسرب اليه قطع من لغة اخرى

انتباه الشرق (١)

العرب وطيش سهم المستعمرين . سورية وفلسطين . اليمن وعمان . الاناضول ومعاهدة موسكو . ازربيجان والافغان . شمال الرقية

لاجرم ان الشرق قد بدأ ينتبه من غفلته ويثيب من رقدته ، ويهب من سباته العميق ويستفيق من كابوسه الثقيل ، وان ذلك قد لاحت تباشيره منذ وضعت الحرب أوزارها ، وظهرت مخايله في كل صقع من أصقاع الشرق بصورة لا تقبل المغالطة ، ولا تحتمل المراء ، بحيث شعرت أوربا شعورا تاما بأن شرق اليوم هو غير شرق الامس ، وان الحرب العامة قد تمخضت بحوادث لم تكن في حسبانها ، وربما تلد انقلابات كان يجوز ان يستأنف كل فصالها القرون والاحقاب فعجلت الحرب في توليدها ببضع سنين فكان الظفر الذي ظن الغالبون انه سيلقى اليهم بمقاليد الارض بحذافيرها ويؤمنهم على تراثها بدون معارض ولا منازع ، هو مبدأ انحلال سلطانهم المنتقة من قوى الامم الاخرى وخاتمة انتشار اسلاكهم المنظومة بمجاهيد المستضعفين في الارض ، ومصداق قوله تعالى (حتى اذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة وهم لا يشعرون) ولا بد أن يأتي يوم يقول فيه الشرقيون — طالما أحزنتنا نهاية الحرب العامة بما انتهت به وخلو الجو للدولة المستعمرة تاتي بجرائمها على من تشاء وتهضم حق من تشاء وتظن الاحرار قد أصبحوا لها خولا وعبيدا ، ولكن صدق علينا وعليهم قوله عز وجل (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)

فقد ظن المستعمرون قبل كل شيء انهم يخدعون الامة العربية بمواعيد الاستقلال حتى تنفصل عن الامة التركية ويقع بأس احداهما بالاخرى مما يوفر على المستعمرين الاموال والرجال ، حتى اذا انفصل العرب عن الترك بعد ذلك وجدوا أنفسهم بين براثن أولئك الخلابين الخداعين وأطبق مؤلاء عليهم فوا

(١) نقلا من جريدة « نقطة الغرب » الامريكية تاريخ ٢٣ و ٣٠ ايار سنة ١٩٢١